مقال صحفي

د. محمد علي القري*

الاتفاقيات المصرفية الدولية

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه واستن بسنته إلى يوم الدين.

١- معنى الاتفاقية المصرفية الدولية والاتفاقيات المصرفية الدولية :

يقصد بالمصرفية الدولية تلك المعاملات المالية التي تجري من خلال البنوك عبر الحدود بين الدول Cross Border وما يتبعها من مدفوعات مالية وفتح لفروع مصرفية في بلدان أخرى. وقد شهدت هذه النشاطات نمواً عظيماً في السنوات الأخيرة احتاجت معه الى اتفاقيات مصرفية دولية.

لقد ارتفعت المعاملات التي تجري بين الدول الصناعية السبع G-7 (عدا المملكة المتحدة) من اقل من ١٠% من GDO سنة ١٩٨٠ الى ١٤٠% سنة ١٩٩٥، كما تخطت الاستثمارات الاجنبية في جنوب شرق آسيا ١٩٩٥ مبلغ ٨٠ مليار دولار، الحجم اليومي لعمليات الصرف على مستوى العالم يزيد عن ترليون دولار كل ذلك يتم عبر الحدود بين الدول وتقوم بادارته واتمام عمليات البنوك.

والاتفاقيات التي تجري بين الدول اما ان تكون على صفة معاهدة دولية، واما ان تكون على صفة برامج للتعاون بين طرفين او اكثر تعتمد في تطبيقها ليس احكام وشروط معاهدة معينة وانما القوانين المحلية ذاتها. وفي كثير من الاحيان تكون هذه البرامج غير رسمية أي ترتبها اطراف من القطاع الخاص. ويقع اكثر هذه البرامج بين الدول المتقدمة.

* استاذ الاقتصاد الإسلامي في جامعة الملك عبدالعزيز بجدة سابقاً.

أغراض الاتفاقيات المصرفية اليوم :

في ضاحية برتون وودز BretarWoods في ولاية نيوهمبشاير الامريكية مؤتمر عالمي في يوينو سنة ١٩٤٤م والحرب العالمية الثانية تضع اوزارها وحضره ممثلون لـ ٤٤ دولة. وقد تمخض المؤتمر عن عدد من الاتفاقيات التي شكلت البنية التحتية للنظام الاقتصادي والمالي العالمي لما بعد الحرب العالمية الثانية وأهمها اتفاقية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وارهاصات اتفاقية الجات الخاصة بالتجارة الدولية.

حقوق السحب الخاصة :

كان من الأفكار التي نوقشت في المؤتمر الدولي الذي عقد في بريتون ددوز سنة ١٩٤٤، تلك التي سبق اقتراحها من قبل جوين ماينارد كينز وهي اصدار عملة سماها Bancor تحل محل الذهب وتحرر الدول من "العبودية" لنظام قاعدة الذهب. وفي سنة ١٩٧٠ تبنى الصندوق شيئاً قريباً من ذلك عند انشاء ما سمي حقوق السحب Special Drauling Rights أو ما يسمى بالذهب الورقي Paper Gold وحقوق السحب الخاصة عملة حسابية تحصل عليها كل دولة بمقدار حصتها في الصندوق ويمكن لها استخدامها في علاقاتها مع الدول الاخرى كما ان لها ان تجعلها احتياطي لاصدار العملة المحلية.

تقويم دور الصندوق :

مع الأهمية البالغة والتأثير الكبير للصندوق في النظام النقدي العالمي إلا انه يفتقد رضا الدول جميعاً تقريباً. فالدول المتقدمة تتهمه بانه يساعد الحكومات ولا يدعم اقتصاديات السوق، والمساعدة التي يقدمها للحكومات تزيد من اصرارها على السياسات الخاطئة التي اوقعتها في المشاكل اساساً. وتتهم الصندوق بانه احد اسباب حدوث التضخم لان دعمه للحكومات التي تعاني من عجز ميزان المدفوعات ادى الدعم حكومات تفرط في اصدار النقود، مع ان الاصل ان العجز المؤقت الذي سيحقق دعم الصندوق هو الناتج عن أمور عارضة مثل انخفاض مفاجئ في الانتاج الزراعي او الانتاج غير متوقع في

اسعار البترول...الخ. ولذلك يرون ان الصندوق دعم الاتجاه نحو الاشتراكية وكانت مساعداته للحكومات دائنة مع الأصل انها مؤقتة، وان دعم الصندوق لهذه الدول كان فاشلاً في أكثر الحالات ولم يعالج المشاكل الحقيقية ولو ان الصندوق تبنى نظام السوق ولم يقدم دعماً لهذه الدول لساعدها على اصلاح نفسها. والدول التي تحتاج الى مساعدته وانه يمثل رأس حربة للاستعمار الغربي، وانها انما نصبته مصيدة للدول النامية من وقع في مخاله لا يكاد ينجو بعد ذلك.